

السودان

مثلت نهاية المفاوضات بين «المسكر» وقوى «الحرية والتغيير» عودة إلى المربع الصفر، حيث معاطلة «المجلس العسكري» بذرائع تصبّ في عدم الاعتراف بتحريك قادة الحراك للشارع، فيما تواصل «قوى الثورة» برنامج خطواتها التصعيدية، لإجبار ما بات يعرف بـ«قوى الثورة المضادة» على تسليم السلطة

عودة إلى المربع الصفر «الثورة المضادة» هاضية في «المسكرة»

اتهامات تواجهاها بسيطرة موالين لنظام عمر البشير عليها، إلى التمهيد لسحب بساط الشرعية من التجمعات المهنية غير الرسمية (غير المعترف بها) التي تشكل

مطالب الشارع، واستمراره في إصدار القرارات غير المخوّل بها جهاز يفترض أنه انتقالي، من سبيل قرار إلغاء تجميد النقابات والاتحادات المهنية، وتعيين أعضاء

جدة في المجلس، وتهديد المضربين عن العمل بخسارة وظائفهم. ويسعى «العسكري» من خلال إعادة عمل النقابات والاتحادات المهنية والاتحاد العام لأصحاب العمل، والتي كان المجلس قد جفدها في نيسان/ أبريل الماضي، في ظلّ



مهد «العسكري»، المضربين عن العمل بالفضاء من وظائفهم (أ ف ب)

قانون يحظر تشكيل نقابات مهنية مستقلة ويسمح فقط بنقابات تضمّ جميع العاملين في المؤسسات من دون فصل، يستلهم قوته من «العمل الجماعي»، وقد أثبت قدرته على تنظيم الاحتجاجات في ظلّ التزام المتظاهرين بالساعة التي يحددها التجمع للظواهر. وفي هذا الإطار، اعتبر «تجمع المهنيين» القرار «أرذة تخدم أجندة الثورة المضادة، وتعمل على تبييد مكاسب الثورة»، في حين يؤكّد القانونيون أن تشكيل هذه التجمعات المهنية يتماشى مع الدستور في المادة 40، التي تنصّ على أنه «يكفل الحق في التجمع السلمي، ولكل فرد الحق في حرية التظلم مع آخرين، بما في ذلك الحق في تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والاتحادات المهنية أو الانضمام إليها حماية لمصلحته».

البحث

بالصورة... «صماد 3» في مطار أبو ظبي

«تؤكد مطارات أبو ظبي وقوع حادثة في مطار أبو ظبي الدولي، تسبّبت فيها مركبة لنقل الإمدادات في ساحة المطار التابعة لمبنى المسافرين رقم 1». ذلك كان التعليق الإماراتي الرسمي على إعلان حركة «أنصار الله» في شهر تموز/ يوليو عام 2018 استهداف مطار أبو ظبي الدولي بطائرة مسيّرة من طراز «صماد 3». تعليق استهدف التقليل من شأن الحادثة، ونفي أي بصمات للقوات اليمنية عليها. لكن بعد حوالى عام من وقوعها، تأتي المشاهد التي بثّتها أمس قناة «المسيرة» التابعة لـ«أنصار الله» للعملية لتدحض الادعاءات الإماراتية، وتؤكد حجم التطور الذي بلغته قدرات الجيش واللجان الشعبية، وخصوصاً في مجال الطيران المسيّر. إذ تظهر المشاهد الأضرار التي لحقت بـ«TERMINAL 1» في مطار أبو ظبي الدولي بعد استهدافه، كاشفة عن إنجاز عسكري مصحوب باحتراف أمني نظراً الى دقّة الإصابة.

وترافق نشر تلك المشاهد مع إعلان القوات اليمنية، أمس، للمرة الثالثة في غضون ثلاثة أيام، استهداف مطار نجران بطائرة مسيّرة من طراز «قاصف 2K» هاجمت منظومة الـ«باتريوت» في المطار، بعد عملية استخبارية دقيقة، فيما نقلت وكالة الأنباء السعودية عن المتحدث باسم «التحالف» تركي المالكي (الصورة)، قوله:

«اليوم تمكنت (...) قوات الدفاع الجوي الملكي السعودي من اعتراض طائرة مسيّرة تحمل متفجرات أطلقتها الميليشيا الحوثية الإرهابية، محاولة استهداف مطار نجران الإقليمي الذي يستخدمه آلاف المواطنين المدنيين والمقيمين يومياً». وكانت طائرة من الطراز نفسه، تابعة لاجو المسيّر في القوات اليمنية، قد استهدفت، صباح أول من أمس، مرائب الطائرات الحربية في مطار نجران، وذلك بعد ساعات من استهداف مخزن الأسلحة في المطار عينه بـ«قاصف 2K» ثلاثة، صباح الثلاثاء، (الأخبار)

الخطوات

إذاً، هي معركة كسر عظم بين المحتجين الذين يطالبون الجيش بتسليم السلطة «فوراً» إلى قادة الحراك من جهة، و«العسكر» الذين باتوا يوصفون بـ«قوى الثورة المضادة» من جهة ثانية. وفي هذا الإطار، اعتبرت مجلة «فورين بوليسي» الأميركية أن «الثورة المضادة بدأت تنشط وسط جمود المفاوضات»، مشيرة إلى أن قادة الجيش بدأوا يتراجعون عن تعهدهم بتسليم السلطة إلى المدنيين لكن بحسب كبير الباحثين في «المجلس الأطلسي»، كاميرون هيدسون، تُعدّ استراتيجيّة «تبييد الوقت في التفاصيل الصغيرة وترك الآخرين يصارعون» سلاحاً ذا حدين. ويعتبر هيدسون، وفق ما تنقل عنه المجلة نفسها، أن هناك مؤشرات على وجود انقسام داخل قيادة الجيش بينهم رئيس اللجنة السياسية، والقوات النظامية، من بينها منع

مقالة تحليلية

الغضبة «الشرعية»، على بريطانيا: منازاة لـ«أنصار الله»!

التطبيقات العملية للأجندات المنفصلة الجاري تنفيذها على قدم وساق، بأوجه وأشكال مختلفة. ويستثمر الطرفان، قديهما لتتفيذ أجندتيهما، في التنمية والأعطيات المالية، ومحاولات السيطرة على مناطق نفوذ الطرف الآخر، كحالة الضغط التي تتعرض لها «الشرعية» المدعومة من واشنطن والرياض لسحب قوّاتها من وادي حضرموت وإحلال قوات «النخبة الحزمرية» التابعة للإمارات مكانها. وقد شهدت نهاية الأسبوع الماضي تصعيداً خطيراً في هذا الإطار، تجلّى في الخطاب الذي ألقاه رئيس «المجلس الانتقالي الجنوبي» في مؤتمر للفصائل الوالية للإمارات في عدن، دعا فيه إلى تشكيل جبهة عسكرية لإخراج قوات «الشرعية» من وادي حضرموت. يأتي ذلك في وقت يتعرض فيه السفير السعودي في اليمن، محمد آل جابر، لحملة إعلامية شرسة من قِبَل المكوّنات المؤيدة للإمارات والإعلام التابع لها.

في المقابل، يتعرّض الأداء السياسي البريطاني، ممثلاً بالسفير لدى اليمن مايكل آرون، لوجة انتقادات واسعة في الأوساط السياسية والإعلامية التابعة لـ«الشرعية»، وهي انتقادات تطاول حتى المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، على خلفية انطلاقه من «مبادئ خاطئة في المساواة بين الطرفين» بحسب توصيفات حكومة عبد ربه منصور هادي، بالإضافة إلى اتهامه بعدم النزاهة والابتعاد عن الحيادية. تهجّب بلغ ذروته أمس مع توجيه حكومة هادي رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة شكت فيها ما سمّتها «تجاوزات» غريفيث، متهمة الأخير بـ«شرعنة الميليشيات»، وتجزئة» اتفاق السويد، وذلك بعدما أثار حقنّها تصديقه على خطوة انسحاب «أنصار الله» من موائئ الحديدة، وأيضاً رفضه الانحياز إلى موقفها في مشاورات عمّان الاقتصادية الأخيرة، حيث حثّته مسؤولية الفشل.

وكان السفير البريطاني قد انتقد، في تغريدة على «تويتر»، عن أطلق عليهم «المتهمكين اليمنيين»، الذين ينتقدون كل ما يفعله الطرف الآخر حتى لو كان إيجابياً. وهو موقفٌ قوبل بجملة إعلامية شككت في أداء، آرون وأداء بلاده، واتهمتهما بالانحياز إلى «أنصار الله»، وخصوصاً أن الإعلام البريطاني يحاول في الآونة الأخيرة إعطاء «مساحة لم تكن موجودة في السابق لرأي صنعا»، من خلال استضافة شخصيات مقربة من «أنصار الله» أو شخصيات وطنية تعبر عن رفضها العدوان على بلادها. وعلى ضوء ذلك، وتعبيراً عن رفض هذا التصرف، قاطعت جهات سياسية وإعلامية الإفطار السنوي الذي يقيمه السفير البريطاني لدى اليمن في العاصمة السعودية الرياض.

الخطوات

الخطوات

في القريب العاجل، وخاصة بعد فشل الأطراف الموقعة في تنفيذ بنود الفترة ما قبل الانتقالية، وإرجاء تكوين الحكومة الجديدة لسنة أشهر أخرى.

بالنسبة إلى الحكومة، هي ترى ضرورة احتواء «جبهة الخلاص»

رفض واشنطن ضمّ الجماعات المسلحة دعم الأخيرة إلى مواصلة القتال

وحدها، والدخول معها في مفاوضات منفصلة عن بقية الجموعات، التي تعتبرها جزءاً من التحالف الذي تحركه مجموعة توماس سريلو. مع ذلك، يدعو مستشار رئيس جنوب السودان للشؤون الأمنية، ورئيس لجنة إدارة الفترة ما قبل الانتقالية، توت قاتلوك، في تصريحات إلى

في القريب العاجل، وخاصة بعد فشل الأطراف الموقعة في تنفيذ بنود الفترة ما قبل الانتقالية، وإرجاء تكوين الحكومة الجديدة لسنة أشهر أخرى.

بالنسبة إلى الحكومة، هي ترى ضرورة احتواء «جبهة الخلاص»

إسماعيل وايس، بالعمل على إلحاق الجماعات الراضة لاتفاق السلام بالعملية السلمية، كما هدتها بتصنيفها كجمعات منائفة للسلام حال تعرض للخارج في ظل ورود تقارير تفيد باستمرار المواجهات المسلحة بين قوات الحكومة وجبهة الخلاص في ولاية نهر باي». وفي الوقت الذي تتمسك فيه ساطة «الإيغاد» بضرورة إلحاق تلك الجماعات بالعملية السلمية، بشرط عدم فتح الاتفاق للتفاوض من جديد، يطالب رئيس «حركة الشعب الديمقراطي» المسلحة، حكيم داربو، غير الموقع على الاتفاق، على اتفاق السلام، إلى بروز شعور جديدة، ولا سيما أن تطابق مواقف تلك الجموعات مع مواقف الولايات المتحدة ودول «الترويكأ»، التي ترى أن هذا الاتفاق لن يستطيع الصمود بفعل غياب «الإرادة السياسية»، قد يقود إلى حصولها على دعم دولي

المتمركزة في إقليم الاستوائية جنوب البلاد، من أكبر الجماعات الراضة لاتفاق، إذ إنها تسيطر على الوضع الميداني في الإقليم الذي يضمّ أكثر من خمس ولايات، كما أن قائد المجموعة، توماس سريلو، ينحدر من المنطقة ولديه تأثير سياسي كبير فيها، إلى جانب شعور مواطني الإقليم بالظلم والتهميش من قِبَل الحكومة التي استولت على أراضيهم داخل العاصمة جوبا والعديد من المناطق، لذلك أصبحوا يطالبون بإقامة النظام الفدرالي الذي يُعيد إليهم السلطة في الإقليم. وتخشى «مفوضية مراقبة وتقييم اتفاق السلام» (تتبع وساطة الهيئة الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا «إيغاد») انهيار الاتفاقية بسبب استمرار المواجهات المسلحة بين الحكومة وبعض الفصائل غير المتمردين ريك مشا. وتعتبر «جبهة الخلاص»، ويرى رئيس

جوبا— أقيم سلاميون

قبيل توقيع اتفاق السلام بين الحكومة والمعارضة المسلحة في جنوب السودان، في الـ 5 من أيلول/ سبتمبر الماضي، أعلنت حوالى ست مجموعات مسلحة رفضها مسودة الاتفاق الذي لم توقع عليه، مُعللة ذلك بأن الوثيقة التي اعتمدها الأطراف كتسوية سياسية لم تخاطب الأسباب الجذرية للنزاع، إلى جانب كونها أهملت قضية الفدرالية التي ترى ضرورة اعتمادها كنظام للحكم

ومما شخّج تلك المجموعات، التي تملك وجوداً عسكرياً على الأرض، على اتخاذ موقف الرفض، ممانعة الولايات المتحدة وبلدان «الترويكأ» (تضمّ إلى جانب الولايات المتحدة، المملكة المتحدة والنرويج) ضمّتها إلى الاتفاق بحجة غياب الإرادة السياسية لديها، الأمر الذي جعلها تُعلن عن مواصلة القتال ضد



ترى الحكومة ضرورة احتواء «جبهة الخلاص» والدخول معها في مفاوضات منفصلة (أ ف ب)